البلد صدى
الأربعاء 23-10-2013 العدد 3303
12

سلامة : المصارف شريكه في مكافحة تبييض الأموال

القى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الدرس الافتتاحي للمعهد العالي للدراسات المصرفية "ISEB" التابع لجامعة القديس يوسف، في حضور رئيس الجامعة الأب سليم دكاش ونواب الرئيس ومديرة المعهد فدوى منصور ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه وحشد من رؤساء المصارف اللبنانية وأكاديميين ومعنيين بالشأن المصرفي.

صدى البلد

تطرق سلامة الى الأزمة المالية الكبرى التي بدأت في الولايات المتحدة العام 2008 والتي امتدت الى معظم الدول الصناعية الكبرى. وبعد ان شرح أسباب هذه الأزمة ولخصها بالسعي إلى الربحية والمنافسة على الحصص في السوق والسماح للمصارف بدمج أعمال تجارية مع أعمال استثمارية وتوجهها الى المضاربة في الأسواق المالية بالأوراق والسلع، وبالاسترسال بالقروض العقارية والإسكانية دون تقييم المخاطر والتحوط لها، تحدث حاكم المركزي اللبناني عن الأسباب التاريخية للازمات المالية وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية والمصرفية حول العالم، مشيرا الى ان الأزمات المتعاقبة جعلت الدول تصدر قوانين تجعل من المصارف ومن القيمين على أنظمة الدفع شركاء في مكافحة التهرب من الضرائب وتبييض الأموال. فالمصرف الذي لا يتعاون يعاقب بإقصائه عن نظام المدفوعات ما يحتم خروجه من القطاع أو الحد من نشاطه.

ومن جهة أخرى يؤكد سلامة أن في هذا العالم المتغير سيولى المستهلك الذي يستعمل الخدمات المصرفية اهتماما أكبر، وستصدر تشريعات وقرارات تهدف إلى حماية مصالحه، ما يحد من إمكانيات المصارف بالتعاطي الاستنسابي مع زبائنها وسيواكب ذلك منحى لتأسيس لجان توصي بالمكافآت في المصارف وتتشدد بتركيبتها، للحد من الاندفاع نحو أعمال تحقق الربح السريع ومكافأته رغم المخاطر الكبيرة التي تولدها هذه الأعمال حسب الحاكم.

ويضيف سلامة، ان الاقتصاد اللبناني يرتكز على التحاويل النقدية التي معظمها من اللبنانيين غير المقيمين، وقد شكلت هذه التحاويل تاريخيا 20 إلى 30% من الناتج المحلي، وهي تقدر حاليا بـ8 مليارات دولار سنويا. في وقت تُعتبر هذه التحاويل الحجر الأساسي لتمويل الاقتصاد اللبناني ولتغطية العجز في الميزان التجاري، وهذا العجز أيضا تاريخي بسبب غياب مواد أولية يمكن للبنان أن يصدرها. كما أن لبنان يعتمد على قطاع التجارة والخدمات والبناء ليحقق النمو بينما بقيت مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي متدنية.

نموذج محافظ

أمام هذا الواقع كان على مصرف لبنان أن يخطط لنموذج مصرفي محافظ يحفز الثقة ويستقطب الودائع إلى لبنان بهدف الضغط على تراجع الفوائد ما يشجع على الاستثمار وعلى إيجاد فرص العمل. وهذا ما فعل حسبما أكد عليه الحاكم. حيث إن المركزي استطاع بناء قطاع مصرفي يتمتع بسيولة مرتفعة بحيث يجب على المصارف أن تبقي 30% من ودائعها نقدا. كما حصل بين المصرف التجاري والمصرف الاستثماري منعا لاستعمال أموال المودعين في استثمارات غير ممكن تسييلها بسرعة أو استعمالها للمضاربة. وأضاف سلامة أن المركزي نظم تسليفات المصارف ولا سيما حينما تكون هذه التسليفات عقارية أو لتمويل شراء أسهم، فطالب برأسمال يمثل 40% من كلفة المشروع العقاري و50% من قيمة الأسهم كما ونظم توظيف الأموال الخاصة للمصارف لا سيما بالمشتقات المالية وأخضعها إلى موافقة مصرف لبنان. كما منع منذ العام 2004 أي أربع سنوات قبل الأزمة

رياض سلامة البلد

الاستثمار بالـ Subprime. ومن هنا كانت لهذه التنظيمات الآثار الإيجابية حسب سلامة بحيث حدت من الرافعة المالية في القطاع المصرفي، وأضحت بذلك نسبة الرافعة المالية للأموال الخاصة من الأقل في العالم.

من جانبه ألقى الدكتور طربيه كلمة ذكر فيها بنشأة المعهد وقال: "على الرغم من ظروف الوطن والمنطقة التي اعتدنا صعوبتها ومواجهتها بعزم واقدام، وايمانا منا بأهمية الشراكة بين القطاعين المهني والتربوي عن طريق الجمع بين الفكر الأكاديمي والخبرة العملية، بادرنا في الجمعية وبالتعاون مع إحدى أرقى جامعات لبنان واكثرها تجذرا في نسيجنا اللبناني، الى تأسيس المعهد العالي للدراسات المصرفية، في خطوة شراكة رائدة من شأنها تعزيز التحصيل العلمي التخصصي في الحقل المصرفي والمالي في لبنان وفي منطقتنا".

يذكر ان الدرس الافتتاحي كان مناسبة لتكريم حاكم مصرف لبنان عبر تقليده الميدالية القرمزية وهي أرفع ميدالية في جامعة القديس يوسف.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"